جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية / قسم التسيير
محاضرات لطلبة سنة ثانية ماستر إدارة أعمال

تحليل أثر السياسة النقدية في أداء المؤسسات الاقتصادية

أ.د/ فوزي محيريق / جامعة الوادي 2022

تمهيد

- السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية؛ وتعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية المختلفة.
- تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في النشاط الاقتصادي، تزامنا مع السياسة المالية والتجارية وباقي السياسات الجزئية.
- يتم اللجوء للسياسة النقدية لمعالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية لاسيما الاختلالات النقدية.

تمهيد

- يضطلع بتطبيق أدوات السياسة النقدية البنوك المركزية، فهي التي تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان.
- وإدارة الكتلة النقدية بما يحقق تغيرات مهمة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة؛ وفقا لمستهدفات الخطة الاقتصادية.

تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

فالسياسة النقدية بمجمل الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي تتحكم في إدارة المعروض النقدي كأداة لبلوغ أغراض السياسة الاقتصادية العامة.

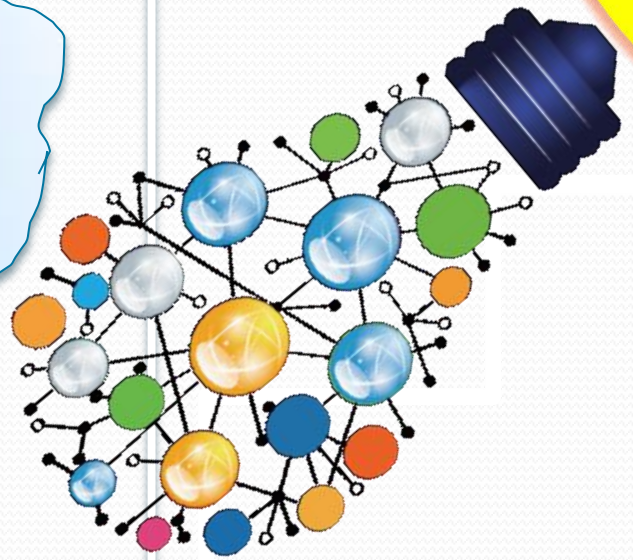

صلب عمل السياسة النقدية

إحداث تأثيرات في كمية النقود، أو عدد وحجم وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة.

والهدف من هذا التأثير:

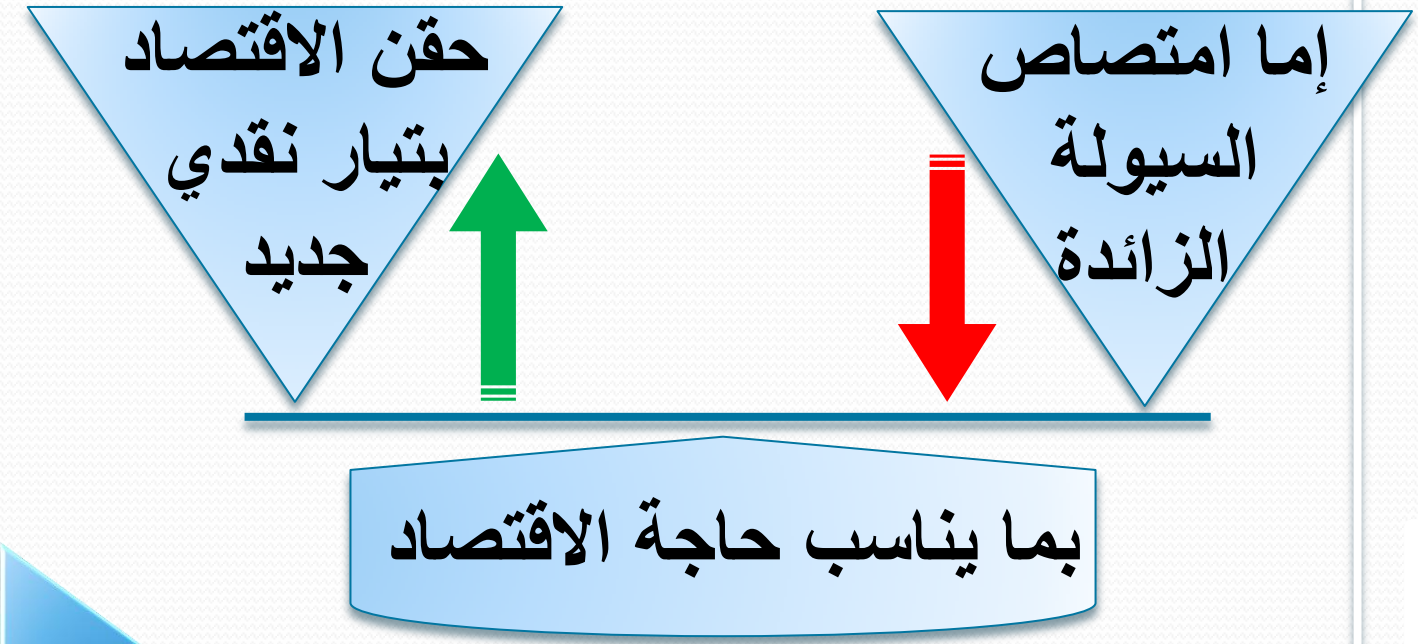

السياسة النقدية وربطها التعريفي بالمؤسسات الاقتصادية

السياسة النقدية ربطا بالنسيج المؤسساتي؛ هي دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة؛ لاسيما فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات وتغطية حاجتها النقدية

وتحدد أدوات السياسة النقدية للمستثمرين تكلفة التمويل أو إعادة التمويل لرأس المال الذي يعتبر أحد أهم عوامل الإنتاج لا سيما في الدول النامية.

نسب المشاركة في الأرباح

أسعار الفائدة على القروض

هيئات ومؤسسات الإشراف على السياسة النقدية

وموسسات ذات صلة

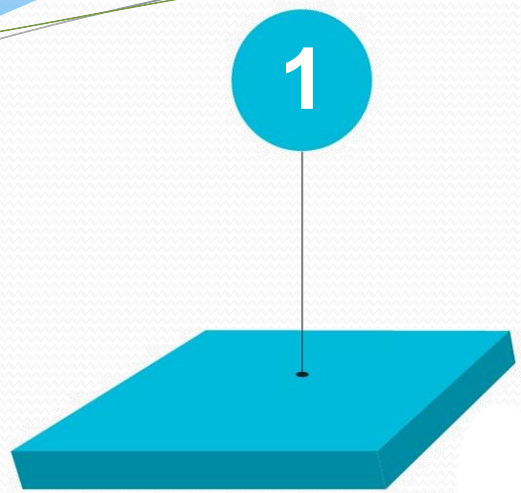

البنك المركزي

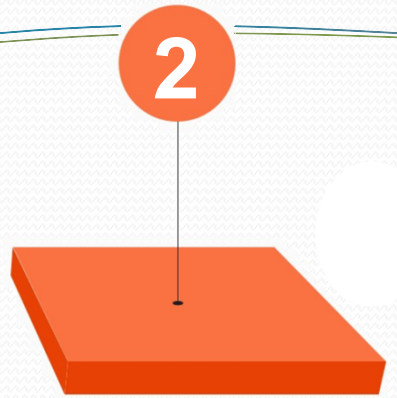

مجلس النقد والقرض

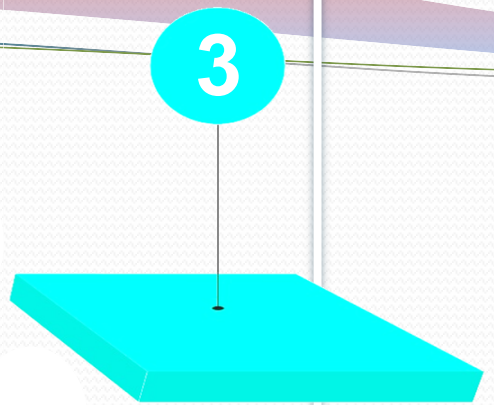

الجهاز المصرفي وبنوكه التجارية

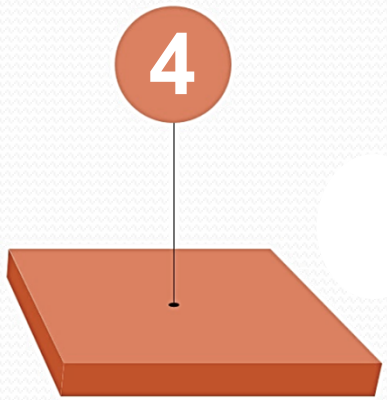

المؤسسات المالية

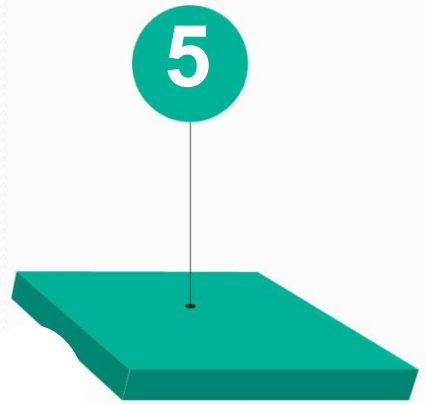

المصارف الإسلامية

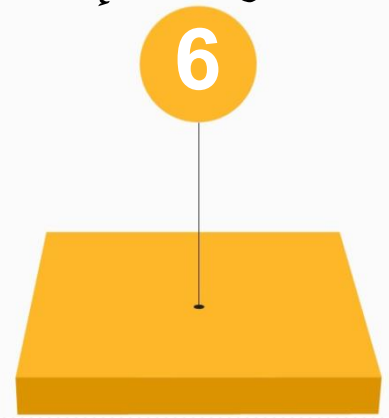

بورصة الأوراق المالية

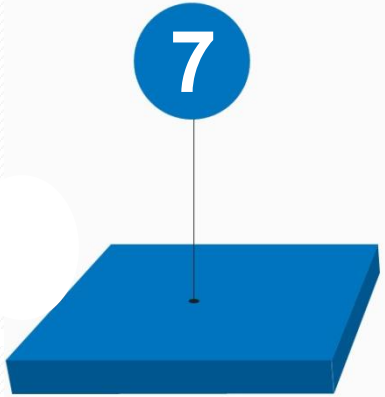

صندوق النقد الدولي

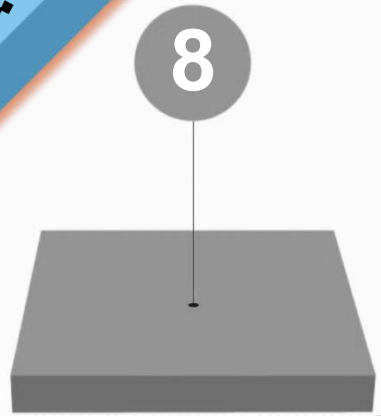

البنك العالمي

الأهداف العامة للسياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية

01 تنفيذ الأهداف النقدية والمتزامنة ضمن السياسة الاقتصادية وخطتها الاستراتيجية.

02 إدارة الكتلة النقدية بما يستجيب لحاجة الاقتصاد

03 تحقيق الاستقرار النقدي مساهمة في الاستقرار الاقتصادي

04 ضبط التضخم من مدخل علاج الأسباب النقدية للتضخم لا سيما الكمية منها

05 الوصول لتقديم خدمات الشمول المالي لكل القطاعات الاقتصادية.

06 دعم الجهاز المصرفي قوانينا وإدارة

السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

السياسة النقدية والمشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

السياسة النقدية وتتبع ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

تحقيق استقرار مستويات الأسعار وضبط التضخم بالسياسة النقدية

مستهدفات السياسة النقدية غير المباشرة في النسيج المؤسساتي ضمن مربع كالدور

السياسة النقدية والمشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

النمو الاقتصادي يحتاج إلى استقرار نقدي يظهر من خلال التحكم في إدارة الكتلة النقدية

ضبط مستويات الأسعار للتحكم في نسب التضخم في الأسواق المختلفة

بما يلبي حاجة الاقتصاد تمويلا وإعادة تمويل

فالنمو المتواصل ما هو إلا أحد ثمرات الاستقرار النقدي المحفز لإنشاء الاستثمارات الإنتاجية

السياسة النقدية والمشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

إن من بين شروط النمو الاقتصادي هو وجود جهاز مصرفي كفء يقدم خدمات مالية مصرفية شاملة للمؤسسات الاقتصادية

- تسعى اقتصاديات الدول دولة إلى ضبط التضخم، ومكافحته.
- وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد.
- وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها

تحقيق استقرار مستويات الأسعار وضبط التضخم بالسياسة النقدية

وقد صاغ فيشر نظرية التبادل للنقود كالآتي:

$$M \times V = P \times T$$

بحيث: M النقود؛
V سرعة دوران النقود (ثابتة)؛
P مستوى الأسعار؛
T حجم المعاملات.

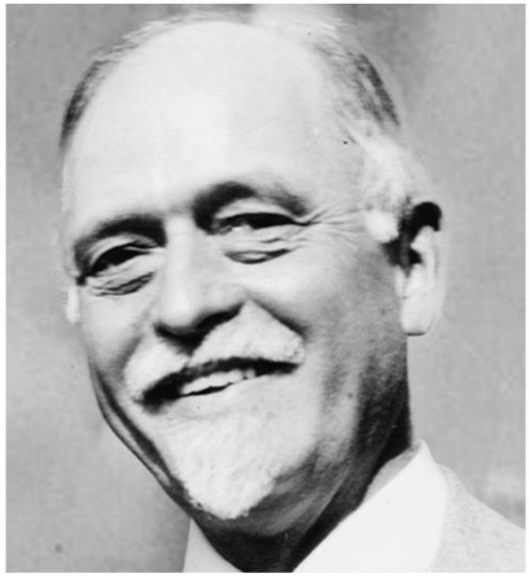

إيرفينغ فيشر هو خبير اقتصادي أميركي
-1867
1947

تحقيق استقرار مستويات الأسعار وضبط التضخم بالسياسة النقدية

وهناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى؛ وهو ما تؤكده معادلة فيشر الكمية للنقود

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة نظام صرف يتلائم وطبيعة الاقتصاد وقوته؛
فيمكن:

تحرير وتعويم سعر الصرف،

إدارة وتوجيهه سعر الصرف

تثبيت سعار الصرف

السياسة النقدية وتتبع ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع أسعار إعادة الخصم مثلا:

فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع معدلات الخصم وأسعار الفائدة على القروض،

ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات

مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة.

ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية(المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية.

السياسة النقدية وتتبع ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى:

إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية
أي دخول مزيد من رؤوس الأموال ما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات

السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

فالنمو الاقتصادي المضطرد هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل

وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في(المعروض النقدي)؛

ما يعني توظيف أكثر يؤدي إلى الوصول لمرحلة الانطلاق للمؤسسات الناجحة التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع

وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة

السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى

و كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات.

والعلاقة أيضا بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل وطيدة وحساسة في ذات الحين

حيث أن زيادة التوظف تؤدي إلى رفع الأسعار، الناتج عن زيادة تكاليف العمالة؛ وكذا زيادة الطلب الفعال «مدى متوسط»

السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

إلا أن زيادة العمالة والدخل سيؤديان إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا

وهكذا يمكن أن يؤدي التوظف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات

وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات

والعلاقة أيضا بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل وطيدة وحساسة في ذات الحين

السياسة النقدية وهدف التوظيف الكامل (العمالة الكاملة)

التوظيف يعني:

زيادة تكاليف المؤسسة بسبب زيادة العمال

زيادة القدرة الشرائية للموظفين الجدد

زيادة الطلب الكلي الفعال

على المدى القصير والمتوسط وفي غياب فوائض الإنتاج ترتفع الأسعار

إن استطاع التوسع في الائتمان خلق قيم مضافة؛ ستتراجع الأسعار

والعكس بالعكس

زيادة القيم المضافة وزيادة الأرباح إن كان قنوات التوزيع فعالة

قدرة المؤسسة على زيادة القيم المضافة «كفاءة الانتاج»

وجود طلب فعال في السوق لتصريف المنتجات

والعكس بالعكس

كل الشكر لكم